



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

التقارب الياباني – الصيني 1972-1978

"دراسة تأريخية "

أ.م.د. وسام هادي عكار

وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بغداد/ الكرخ الثانية.

المخلص:

تمثل مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من اهم المراحل التاريخية في مسيرة العلاقات الدولية عموماً، والعلاقات اليابانية – الصينية على وجه التحديد. فكما هو معلوم أنّ كلاً من اليابان والصين قد واكبنا بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة من مراحل تأريخها الحديث تختلف جذرياً عن المراحل التي سبقتها؛ ففي الوقت الذي خضعت فيه اليابان بشكل مباشر إلى الاحتلال الأميركي ولأول مرة في تأريخها الحديث والمعاصر عام 1945؛ ظهرت جمهورية الصين بعد نهاية الحرب الأهلية عام 1949، قوة شيوعية دولية كبرى بإمكانها تهديد المصالح الأميركية والغربية واليابانية في الشرق الأقصى.

ويظهر للمُتتبع لتأريخ العلاقات اليابانية – الصينية، أنه تاريخاً طويلاً تخللته أحداث كثيرة أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، إذ غدت اليابان حجر الزاوية في (سياسة الاحتواء Policy of Containment) الأميركية لمواجهة المدّ الشيوعي الصيني. في ضوء ذلك جاء هذا البحث ليعلم الضوء على التقارب الياباني الصيني بين عامي (1972-1978)، إذ مثل التأريخ الأول بداية ذلك التقارب عن طريق زيارة رئيس وزراء الياباني (كاكوي تاناكا) إلى بكين في أيلول 1972، بينما مثل التأريخ الثاني توقيع الطرفين على معاهدة السلام والصداقة في آب 1978.

فُسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية تطرق الأول إلى مسارات العلاقات اليابانية – الصينية 1960-1972، وتناولنا فيه جهود الدولتين في تعزيز صلاتها التجارية والاقتصادية بعد عام 1960، والدور الأميركي المعارض لذلك التقارب، في حين أوضح المحور الثاني دوافع التقارب الياباني – الصيني عام 1972-1978، وناقشنا فيه أثر العوامل الدولية والإقليمية في تعزيز التقارب الياباني – الصيني عام 1972، والذي انعكس أيجاباً على توقيع الطرفين على



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

معاهدة 1978 والذي تناولناه في المحور الثالث تحت عنوان بنود معاهدة السلام والصداقة اليابانية – الصينية عام 1978، واثرا على العلاقات بين الدولتين.
الكلمات المفتاحية: اليابان، الصين، الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد السوفيتي.

The Japanese - China Convergence 1972-1978

"Historical study"

Assistant Professor Dr. Wisam Hadi Akar

The Ministry of Education / Education in Baghdad / Al-Karkh Second

(Abstract)

The post-World War II phase represents one of the most important historical stages in the march of international relations in general, and Japanese-Chinese relations in particular. As it is known that both Japan and China accompanied after World War II a new phase of their modern history that differed radically from the previous ones. At the time when Japan was subjected directly to the American occupation for the first time in its modern and contemporary history in 1945; After the end of the civil war in 1949, the Republic of China emerged as a major international communist power that could threaten American, Western and Japanese interests in the Far East.

It appears to those who follow the history of Japanese-Chinese relations that it is a long history that includes many events that affected directly and indirectly the economic, political and security levels, as Japan became the cornerstone of the US (Policy of Containment) to confront the Chinese Communist tide. In light of this, this research came to shed light on the Japanese-Chinese rapprochement between (1972-1978), as the first date represented the beginning of that rapprochement through the visit of the Japanese Prime Minister (Kakoy Tanaka) to Beijing in September 1972, while the second date represented the signing of the two parties on Treaty of Peace and Friendship in August 1978.

The research was divided into three main axes. The first dealt with the trajectories of Japanese-Chinese relations from 1960-1972, in which we dealt with the efforts of the two countries to enhance their commercial and economic ties after 1960, and the US role opposing that rapprochement, while the second axis explained the motives for the Japanese-Chinese rapprochement in 1972. 1978, in which we discussed the impact of international and regional factors in strengthening the Japanese-Chinese rapprochement in 1972, which was positively reflected in the signing of the 1978 Treaty, which we discussed in the third axis under the title of the provisions of the Japan-China Peace and Friendship Treaty in 1978, and its impact on relations between the two countries.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

Key words: Japan, China, the United States of America, the Soviet Union.

أولاً: مسارات العلاقات اليابانية – الصينية 1960-1972:

استطاعت اليابان منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين الانتقال من وضع الدولة التابعة سياسياً واقتصادياً للولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع الدولة المشاركة في النظام الاقتصادي العالمي⁽¹⁾، إذ غدت من أهم مصدر للتكنولوجيا المتقدمة وتقديم المعونات الاقتصادية إلى أغلب دول العالم⁽²⁾، كما استطاعت أيضاً إن تحقق قدرًا كافيًا من الاكتفاء الذاتي في الدفاع عن نفسها، أثر إبرام معاهدة الأمن والتعاون المتبادل ذات الصيغة الجديدة في حزيران عام 1960، مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضمنت أهم النقاط الآتية:

1. التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن أمن اليابان، مع وجود ترتيبات أمنية

مشتركة في حالة وقوع أيّ عدوان مسلح على الأقاليم التابعة للسيادة اليابانية.

2. التأكيد على تعهد اليابان بعدم توسيع نطاق التزاماتها الدفاعية، أبعد من الحد الذي

يسْتَوْجِبُه حماية أمنها القومي والدفاع عن الأراضي اليابانية.

3. امتناع الولايات المتحدة جلب أسلحة نووية إلى اليابان ما لم تأخذ موافقة رسمية

مسبقة من اليابان.

4. التشاور المسبق بين الدولتين حول تحركات القوات الأمريكية من وإلى اليابان

ودخلها.

5. مدة المعاهدة 10 أعوام قابلة للتجديد ما لم يبد أحد الطرفين رغبة في إنهاؤها وبناءً

على إخطار مسبق بالانسحاب بمدة عام من تأريخ انتهاء المعاهدة.

6. تعزيز شتى أنواع العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين البلدين⁽³⁾.

وعقب تجديد معاهدة الأمن اليابانية – الأمريكية، بدت الصين تفكر بأهمية وجدوى

التقارب مع اليابان في ضوء أوضاعها الاقتصادية المتردية آنذاك، لذا سارعت إلى إبرام اتفاقيات

تجارية غير رسمية بين المنظمات الاقتصادية في اليابان، فضلاً عن تنمية بعض المشاريع

اليابانية الصغيرة التي تعتمد على الموارد الطبيعية الصينية؛ مقابل حصولها على التكنولوجيا

الحديثة، وبما ينسجم مع ما يمتاز به اقتصاد كل منهما من طبيعة تكاملية مع الآخر⁽⁴⁾.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

في غضون ذلك، ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل كبير ليصل إلى قرابة (624) مليون دولار مطلع عام 1964، بعد أن كان لا يتجاوز (59) مليون دولار فقط عام 1961، كما وقام وفد ياباني ضم أعضاء من البرلمان بزيارة إلى مسؤولي منظمة الصداقة اليابانية - الصينية في بكين، للتباحث حول توسيع سبل التعاون التجاري بين الدولتين، ليصدر بيان مشترك بين الطرفين أكد على تبادل إيفاد الممثلين التجاريين والصحفيين ورجال الأعمال، والعمل على تنمية التبادل التجاري عن طريق عقود طويلة الأجل. فضلاً عن إنشاء خطوط طيران منتظمة، والعمل على تقريب وجهات النظر بين الحكومتين بحكم صلاتهما الجغرافية وطبيعة المصالح الاقتصادية التي تربط الدولتين ومنذ أمدٍ بعيد⁽⁵⁾.

بيد أنّ اعتراف الحكومة الفرنسية بشرعية حكومة الصين الشعبية في بكين عام 1964، واستمرار رفض اليابان الاعتراف بها⁽⁶⁾؛ دفع امتلاك الصين لمفاتيح السلاح النووي ونجاحها في تجربة تفجير أول قنبلة نووية في السادس عشر من تشرين الأول 1964، حماية لأمنها القومي من تهديد كلاً من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، لاسيّما في ميدان الصواريخ بأبعادها المتعددة⁽⁷⁾؛ جعل من الصين الشعبية ثاني أكبر تهديد إقليمي عسكري لليابان بعد الاتحاد السوفيتي⁽⁸⁾، لاسيّما وأن الأولى ادركت حجم الدمار الذي تسببه القنابل الذرية والتي كانت من أول الدول التي دُشنت عليها تلك القنابل، فكان لزاماً عليها أن تتجنبها بالطرق كافة.

وبهذا الشأن، دعا الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ MaoTse-Tung)⁽⁹⁾، الشعب الياباني إلى ضرورة التخلص من الوصاية الأمريكية، لتكون بذلك أولى الدول التي وجهت إليها الاستراتيجية العسكرية الصينية تهديداتها بعد ذلك، حينما أعلنت الخارجية الصينية إن اليابان ستكون جزء من العمليات العسكرية التي تقوم بها الصين ضد الولايات المتحدة، آخذة بنظر الاعتبار أبعاد وأهداف التحالف الياباني - الأمريكي⁽¹⁰⁾.

تزامن ذلك الإعلان مع تولي (ايساكو ساتو Eisaku Satō 1964-1972)⁽¹¹⁾، رئاسة وزراء اليابان، والذي وصفته الصين بأنه السبب الرئيس في عرقلة تطبيع العلاقات اليابانية - الصينية. فمنذ توليه السلطة عدّ الصين الشعبية الخطر الرئيس على الأمن الياباني، ليستمر بقاءها حجر الزاوية في احتواء الشيوعية الصينية وتطويقها في آسيا، لاسيّما بعد توجه (ساتو) في نهاية عام 1964، للتباحث معها حول شمول معاهدة الأمن اليابانية - الأمريكية لحماية اليابان من أي اعتداء شيوعي محتمل، ليصدر بيان مشترك، أكد التزام الإدارة الأمريكية بحماية



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

أمن اليابان واستقرارها ضد أي تهديد إقليمي قد تتعرض له في حالة ابتزازها نوويًا من قبل الصين الشعبية، كما أكد البيان حماية المصالح اليابانية في كل من الصين الوطنية (تايوان) وكوريا الجنوبية⁽¹²⁾.

ولعل ما قام به رئيس الوزراء الياباني (ساتو) عام 1967، من زيارة إلى كوريا الجنوبية، ثم زيارته إلى تايوان، والتي أعقبها زيارة رئيس جمهورية الصين الوطنية (تشانغ كاي شيك Haing Kai Skek 1887-1975) إلى اليابان لبحث تطوير العلاقات بين الطرفين لاسيما العلاقات الاقتصادية، جعلت منه عدو الصين الأول لأنه كان شريكًا للولايات المتحدة في احتواء الصين وعزلها سياسيًا في آسيا⁽¹³⁾. لذا، أنخفض التبادل التجاري بين البلدين بشكل ملحوظ أثناء حكم (ساتو) أثر تشابك القضايا الاقتصادية مع القضايا السياسية، رغم إن الصين كانت تأمل أن تشكل القضايا الاقتصادية عوامل ضغط على اليابان تحمّلها على التخفيف من مسارها المعادي للصين الشعبية، التي انفكّت في تلك المدة نحو الداخل في ثورتها الثقافية (1966-1968)، والتي كان تأثيرها على السياسة الخارجية وكذلك الداخلية للصين محدودًا وسلبًا للغاية، لأنها لم تكن تستند إلى برنامج عمل واضح وإيجابي حيال المجتمع الدولي، أكثر من أستنادها إلى الشعارات فحسب، لتظهر تلك السياسة غير مستقرة، بحكم تركيزها على تصفية خصوم (ماو تسي تونغ) في الحزب والدولة⁽¹⁴⁾. فكانت تلك الثورة وبالأعلى على الشعب الصيني فذاق المرارة على أثرها.

لا شك إن الثورة الثقافية في الصين تكرست في ذلك الوقت لمهاجمة الاتحاد السوفيتي أكثر من أي وقت مضى، على أساس إنه يسعى إلى اقتسام العالم مع الولايات المتحدة الأميركية⁽¹⁵⁾. مع ذلك، كانت آثار الثورة الثقافية على علاقات الصين باليابان محدودة للغاية من الناحية التجارية، إذ انخفض معدل التبادل التجاري بينهما من (621,41) مليون دولار عام 1966، إلى (557,8) مليون دولار عام 1967، ثم إلى (549,7) مليون دولار عام 1968⁽¹⁶⁾، بفعل المتغيرات السياسية آنذاك، فضلاً عن سوء التخطيط الداخلي الذي اثر على كل مفاصل الانتاج الداخلي؛ بل وانعكست ايضاً على صحة وسلامة الفرد الصيني فسببت تردي واضح بالزراعة والصناعة وغيرها من وسائل الانتاج.

من الواضح إن ما عاشته الصين في النصف الثاني من عقد الستينيات من القرن العشرين، من صراعات داخلية ومشكلات اقتصادية وسياسية خارجية للحد من هيمنة ونفوذ



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

"المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني"

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

القطبين الآخرين؛ أنعكس سلبياً وبشكل كبير على استراتيجيتها الخارجية إقليمياً ودولياً⁽¹⁷⁾. ولم تقف الأمور عند هذا الحد؛ بل ازدادت سوءاً بالنسبة للصين عندما أعلن الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون 1969-1974)⁽¹⁸⁾، في الخامس والعشرين من تموز من عام 1969، عن (مبدأ نيكسون)⁽¹⁹⁾، لي طرح خطأً جديداً في احتواء حركة الصين إقليمياً ودولياً وبواسطة اليابان، عن طريق العمل على إعادة إحياء العسكرة اليابانية وبشكل محدود لاحتواء المد الشيوعي في منطقة الشرق الأقصى، بحجة حماية المصالح الأميركية والغربية منها، عقب تعثر السياسة الأميركية في فيتنام⁽²⁰⁾. وبذلك أسست اليابان بخط المواجهة وجهاً لوجه مع الصين، ولتجهز الحركات الاميركية تلك اي محاولة للتقارب بين البلدين.

تزامنت تلك المتغيرات مع تطور قدرة اليابان الاقتصادية، إذ تمكنت من النهوض من جديد لتصبح ثاني أكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأميركية في العالم الرأسمالي، وهذا ما جعل مُصطلح (المُعجزة الاقتصادية اليابانية) شائعاً بين الباحثين والكتاب في الشأن الياباني، لما أظهرته من تفوق من حيث حجم ناتجها القومي الإجمالي أو حجم تجارتها الخارجية أو منافستها العلمية والتكنولوجية للدول الرائدة في هذا المجال⁽²¹⁾.

كما أسهمت الظروف الدولية في تشجيع اليابان نحو الإهتمام بـ(الاستثمارات الأجنبية المباشرة) في جنوب شرق آسيا، التي تُعدّ واحدة من العوامل التي ساعدت على نموها السريع أبان الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين، إذ تركزت تلك الاستثمارات على الصناعات الثقيلة، وفضلت إقامتها في المناطق التي تتميز برخص الأيدي العاملة وتوافر الموارد الطبيعية والمتمتعة بدرجة من الاستقرار السياسي⁽²²⁾. وبهذا الصدد، ارتفعت رؤوس الأموال اليابانية المستثمرة في الخارج من (264) مليون دولار عام 1960، إلى (1,29) مليار دولار عام 1968⁽²³⁾. وبرغم كبر حجم استثماراتها الكبيرة في وقتذاك؛ إلا إن نصيب الصين كان ضئيل بحكم توتر العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.

وثمة حقيقة لا يمكن أغفالها، إن الإدارة الأميركية أخذت تستشعر الخطر الياباني الكامن في قوتها الاقتصادية المتنامية، لاسيما إنها استطاعت الاستفادة من الحماية العسكرية التي توفرها لها المظلة الأميركية لتوجيه قدراتها ومواردها نحو تحقيق النهوض والازدهار الاقتصادي لتكون كما وصفها المؤرخ البريطاني (بول كيندي Paul Kennedy) بقوله " لا ينبغي أن يكون ثمة شك في إن التحول الاقتصادي في اليابان بعد عام 1945، يمثل أعظم المثل العليا لعمليات



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

التحديث المستمرة في العقود الماضية، حتى إنها تفوقت تقريباً على كل البلدان المتقدمة كمنافس تجاري وتكنولوجي⁽²⁴⁾. الأمر الذي مكنها من استخدام دبلوماسيتها الاقتصادية بنجاح في دوام استمرار تحقيق مصالحها في اغلب أرجاء العالم التي كانت تربطها وياها علاقات تجارية جيدة.

نتيجة ذلك، أدرك الرئيس الأميركي (نيكسون) تراجع مكانة دولته، في الوقت الذي أخذت فيه القوى الدولية الأخرى تمضي في طريقها للوصول إلى مرتبة القوة العالمية سياسياً واقتصادياً، في عالم تتعدد فيه الأقطاب كالاتحاد السوفيتي، الصين الشعبية، اليابان ودول أوروبا الغربية، بينما الولايات المتحدة منشغلة في عمق القارة الآسيوية في حرب استنزاف في فيتنام. كما رأى (نيكسون) إن محدودية الإنفاق العسكري الياباني لا بد وأن يدعم قوتها الاقتصادية والتكنولوجية، إذ أقتصر الإنفاق العسكري الياباني على 1% من اجمالي الناتج القومي، في الوقت الذي كانت تنفق فيه الولايات المتحدة ما يصل إلى 6% لأغراض الإنفاق والأبحاث العسكرية عام 1969⁽²⁵⁾. الأمر الذي أضفى على البناء الاقتصادي الياباني ميزة استثنائية جعلها تخطو بمشوارها الاقتصادي خطوات واسعة إلى الأمام، مستثمرة ظروف وتوترات الحرب الباردة.

وعليه، جاء (مبدأ نيكسون) في عام 1969، لامتصاص القوة المالية والتكنولوجية اليابانية المتعاضمة، لينخفض الإنفاق الدفاعي الأميركي ويتم توجيهه نحو القطاع الإنتاجي وبما يُحقق التوازن بين الولايات المتحدة واليابان، بعد تزايد بوادر الخلافات بين الدولتين آنذاك، بفعل التنافس حول الأسواق الآسيوية في الشرق الأقصى، فضلاً عن الاستياء الأميركي من تزايد المساعدات الخارجية اليابانية إلى دول العالم الثالث، لاسيما الدول التي ترتبط بمصالح حيوية مع الولايات المتحدة، فضلاً عن الضغط الشعبي الياباني من بقاء القوات والقواعد الأميركية في جزيرة (أوكيناوا Okinawa) - أقصى جنوب اليابان-، ناهيك عن استمرار الضغوط الأميركية لضمان مواصلة خضوع السياسة الخارجية اليابانية للولايات المتحدة⁽²⁶⁾. وفي السياق نفسه، عندما طرح (مبدأ نيكسون) جاء ليؤكد الأمور الآتية:

1. التزام الولايات المتحدة بكل تعهداتها المبرمة مع الدول الآسيوية الحليفة لها، بحكم كونها القوة الوحيدة التي لديها مقومات القوة المادية والتقنية التي تمكنها من مجابهة الشيوعية العالمية.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

2. الافادة إلى أقصى درجة ممكنة من فرص تعدد مراكز القوى في العالم الشيوعي، لاسيما إن الصين الشعبية وبدون الدعم السوقي للاتحاد السوفيتي ستصبح قوة عسكرية غير مؤثرة.
3. تحمل الدول الآسيوية الحليفة للولايات المتحدة مسؤوليات أكبر للدفاع عن نفسها وعن المصالح الأميركية في المنطقة (27).
- ومن أجل تطبيق (مبدأ نيكسون) على ارض الواقع في اليابان ركنت الإدارة الأميركية إلى تطبيق الإجراءات الآتية:
- 1- دعم المؤسسة العسكرية اليابانية عن طريق زيادة الإنفاق من اجمالي الناتج القومي.
 - 2- العمل على جعل اليابان محور النظام الاقتصادي والسياسي الإقليمي الذي تشد الولايات المتحدة إقامته في منطقة الشرق الأقصى، لضمان تبعية وانجرار الدول المتخلفة في المنطقة إلى اقتصاد العالم الرأسمالي بواسطة اليابان.
 - 3- ثني اليابان عن إقامة علاقات اقتصادية متطورة مع دول الكتلة الشيوعية، لاسيما الصين الشعبية، مما قد يكون له الأثر الفاعل في تنمية القدرات الاقتصادية الصينية، مقابل تنمية القدرات الاقتصادية اليابانية أيضاً من الأسواق الصينية الهائلة وما تضمنه من موارد أولية ومصادر طاقة (28).
- من جانب آخر، رأت الإدارة الأميركية ان الصين باتت تمثل خطراً إستراتيجياً وسياسياً دولياً عقب تنامي قوتها النووية، لذا سارعت إلى الضغط على اليابان لزيادة إنفاقها العسكري، لتستمر بوصفها حجر الزاوية في سياسة احتواء الصين الشعبية عن طريق طرح ما عرف باسم (إستراتيجية الاستجابة المرنة)، والتي كانت تقوم أساساً على التنوع في وسائل الردع والقتال سواء كانت تقليدية أو نووية، إستراتيجية أو تكتيكية، فضلاً عن سلسلة من التحالفات العسكرية مع الدول الحليفة للولايات المتحدة للوقوف بوجه المد الشيوعي في منطقة الشرق الأقصى (29).
- وبطبيعة الحال، فإن الشكل الذي اتخذته الإدارة الأميركية حيال اليابان ودول جنوب شرق آسيا لم يتغير، إذ استمر الأسطول السابع الأميركي بارتياح السواحل الآسيوية، واستمرت الدول الحليفة للولايات المتحدة في تأمين المدارج لإقلاع وهبوط الطائرات وبقاء عشرات الصاروخ العابر للقارات مستعد لمواجهة الشيوعية الصينية وكذلك الاتحاد السوفيتي. لذا، أخذت



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

17-16 كانون الاول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

اليابان على عاتقها النهوض بمتطلبات الدور الرئيس في تلك الاستراتيجية الأميركية الجديدة، إذ بقيت حوالي (125) منشأة عسكرية أميركية في اليابان وأستمر الأسطول الأميركي وسلاح الجو في استعمال تلك المنشآت، مع السماح للقوات اليابانية في قيادة هذه المنشآت وصيانتها منذ مطلع السبعينيات، وبقيت جزيرة (أو كيناوا) أحد أهم المواقع المتقدمة للصواريخ النووية الموجهة ضد الصين الشعبية⁽³⁰⁾، والتي مازالت قائمة لليوم.

في غضون ذلك، أكدت جميع التقارير الصادرة عن وزارة الخارجية الصينية عام 1970، " إن اليابان أصبحت الخطر الأول الذي يهدد أمنها القومي بعد الاتحاد السوفيتي، لاسيما إن خطة الدفاع الياباني وضعت ميزانية تصل إلى (116) مليار دولار في ذلك العام، وعلى صعيد آخر فإن النمو والازدهار الاقتصادي الياباني؛ لا بد وأن يحمل في طياته بذور ظهور النزعة الإمبريالية اليابانية ليجعل من التوسع العسكري في الخارج أمراً لا بد منه، لاسيما أثر تنامي تلك النزعة والمدعومة أساساً من الولايات المتحدة الأميركية"⁽³¹⁾. لا نجانب الصواب اذا ما قلنا ان الولايات المتحدة سعت الى تنمية تلك النزعة رغبة منها لمشاركة القوات اليابانية في فرض الامن داخل اراضي اليابان بعد انغماس الولايات المتحدة في حربها في فيتنام وحاجتها لكل عنصر من عناصرها لتلك الحرب، فجاءت تلك الخطوة لصالح اليابان وتقوية مؤسستها العسكرية للوقوف بوجه المد الشيوعي، الذي كان يكتسح العديد من دول العالم ومنها المجاورة لها مما شكل خطراً بارزاً على اليابان.

إزاء ذلك الشرخ في العلاقات اليابانية - الصينية، طالبت الأخيرة ابعاد الترسانة النووية الأميركية عن المنطقة، وهو ما رفضته اليابان بشكل قاطع لأنه سيجعلها عرضة لهجوم نووي شيوعي سواء كان من الصين الشعبية أو الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن إن بعض الشخصيات اليابانية أخذت تتحدث عن ضرورة امتلاك القنبلة النووية منذ بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، الأمر الذي زاد من قلق الصين حول الخطر العسكري الياباني، لاسيما إن صورة الدولة العسكرية التوسعية التي دامت نصف قرن من الزمان (1895-1945)، كانت مازالت عالقة في أذهان الشعوب المجاورة لليابان وتؤثر سلبياً في تعاملها معها، وفي مقدمتها الصين الشعبية⁽³²⁾.

مقابل ذلك، طالبت بعض النخب في الاوساط السياسية والاقتصادية اليابانية، بضرورة تعزيز التقارب مع الصين الشعبية، بسبب الحاجة اليابانية المتزايدة إلى الأسواق الصينية الضخمة وإلى مصادر الطاقة المتنوعة فيها، فقد رأت من الصعوبة بمكان استمرار اليابان في



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

"المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني"

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

عدم الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، لاسيما أنها أخذت تُلقب بظلمها الهائل على القارة الآسيوية وعلى توازنات القوى فيها. إلا إن اليابان وضعت عدة شروط لاعترافها بالصين الشعبية في مقدمتها:

1. وجوب اعتراف الصين بالمعاهدة الأمنية اليابانية - الأميركية عام 1951، والمُعَدلة عام 1960.

2. وجوب اعتراف الصين الشعبية بالمعاهدة اليابانية - التايوانية عام 1952، لأنها جاءت بدافع العرفان للزعيم (تشانغ كاي شيك)، الذي أعلن عند استسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية عن إطلاق الأسرى اليابانيين بدون مقابل، من منطلق "دفع العداوة بالفضيلة To Repay Enmity by Virtue" (33).

3. وجوب تخلي الصين عن المطالبة بتعويضات الحرب التي قد تؤثر بشكل كبير على الأقتصاد الياباني وهذا ما رفضته الخارجية الصينية بشكل قاطع عندما صرحت " إن الشعب الصيني لا يمكن أن ينسى الآلام التي لحقت به على أيدي العسكريين اليابانيين"، والذي قدرته التقارير الصينية بحوالي (50) مليار دولار أميركي وان تسديد ذلك المبلغ من شأنه أن تُصيب الاقصادي الياباني بالشلل.

4. وجوب تخلي الصين عن المشاركة بالدعاية الشيوعية ضد اليابان، أو التدخل في شؤونها الداخلية (34).

من جانبها، رحبت الصين الشعبية باستخدام شتى المسارات لتحسين علاقاتها باليابان، رغم إن علاقتهما الدبلوماسية مقطوعة تمامًا، أملاً في الحصول على الاعتراف الياباني الواقعي بالصين الشعبية والحصول على التقنية ورؤوس الأموال اليابانية بعد انقطاع المساعدات السوفيتية عنها لذلك حرصت على استخدام الوسائل الآتية:

أ. الدبلوماسية الشعبية التي تقوم على أساس تدعيم تبادل زيارة الوفود بين البلدين، لاسيما وفود الصداقة وحسن الجوار بين الدولتين.

ب. الدبلوماسية الاقتصادية عن طريق إغراء اليابان بالأسواق الصينية الواسعة، واتباع اجراءات اقتصادية تسهل حرية التبادل التجاري بين الدولتين.

ت. الدبلوماسية الإعلامية: عن طريق التركيز على التنديد بالوجود العسكري الأميركي في اليابان، وإثارة الرأي العام حول تواجد الترسانة النووية في جزيرة أوكيناوا اليابانية،



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

والتذكير بالآلام التي سببتها القنبلتين النوويتين اللتين ألقيتا على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين، بهدف إبعاد اليابان عن الولايات المتحدة.

ث. توثيق العلاقات بين الأحزاب اليابانية والحزب الشيوعي الصيني، لاسيما (الحزب الإشتراكي الياباني Japan Socialist Party - JSP)⁽³⁵⁾، الذي كان يؤكد على أهمية وضرورة تطبيع العلاقات بين اليابان والصين، والاعتراف بالصين الشعبية للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة⁽³⁶⁾.

أصدرت الخارجية الصينية في منتصف كانون الثاني 1972 ما سمي بالمبادئ الثلاثة التي ستلتزم بها اليابان لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية وهي:

- 1- عدّ حكومة بكين وحدها الحكومة الشرعية الصينية.
 - 2- ان تايوان جزء من الصين الشعبية.
 - 3- ضرورة تسوية موضوع المعاهدة اليابانية - التايوانية لعام 1952، عن طريق المفاوضات التي ستجري بين طوكيو وبكين فقط⁽³⁷⁾.
- صرحت الخارجية اليابانية أن النقطتين الاوليتين ممكن مناقشتهما، إلا أنّ النقطة الثالثة مرفوضة بشكل قاطع، لأنها رأت ضرورة الانتهاء من المفاوضات بين الطرفين ثم يُطرح موضوع المعاهدة. وعلى ما يبدو ان اتخاذ اليابان موقف متشدد ازاء النقطة الاخيرة؛ لتكون تلك ورقة ضغط على الصين في ايّ مفاوضات تجري في المستقبل.

في ضوء ما تقدم، يمكن الاستنتاج إلى إن اليابان رمت إلى كسب الصين إلى صفها بدلاً من تركها بمفردها تعمل على ترتيب أوضاعها في المنطقة وبما قد يطوقها، لاسيما وإن الصين أصبحت قوة نووية واقتصادية تطمح إلى ممارسة دور إقليمي وعالمي، رغم استمرار التحالف الأمني الياباني - الأميركي. ويبدو إن ظهور بواذر الخلافات التجارية بين اليابان والولايات المتحدة كانت عاملاً فاعلاً دفع اليابان نحو تمتين علاقاتها الاقتصادية غير المباشرة مع الصين الشعبية لاعتبارات اقتصادية بحتة، لاسيما إن الصين حرصت على استخدام الاقتصاد بوصفه أهم وسيلة لتعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع اليابان.

فضلاً عن ذلك، أدركت الحكومة اليابانية، أن لقاءات القمة بين الرئيس الأميركي (نيكسون) وزعماء الصين الشعبية، والتي حدد لها يوم الحادي والعشرين شباط 1972، في بكين ستؤدي إلى تحول في منطقة الشرق الاقصى، ولسيما ان التقارب يحدث في ظروف الاستنزاف



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

العسكري والنفسي الذي عانت منه الولايات المتحدة، بفعل تعثرها في حرب فيتنام، وادراكها عدم جدوى الالتزام باستراتيجيتها القائمة على معاداة الصين. كما سيكون من بين النتائج المتوقعة لمحاولات التقارب الأميركي - الصيني هي: خفض التوترات الدولية في تلك المنطقة والتعجيل في انسحاب الولايات المتحدة نهائياً من حربها في فيتنام تطبيقاً لـ(مبدأ نيكسون)، وتنشيط المبادلات التجارية بينهما، مما سيرتك الصين في مركز القوة في منطقة الشرق الأقصى. كما يؤدي ذلك التقارب إلى زيادة الضغط الصيني على اليابان. ومن هنا، فإن طوكيو رأت ضرورة تغيير مسار استراتيجيتها من الناحية الامنية والسياسية والاقتصادية حيال بكين، فكان ما سبق نتيجة حتمية للتقارب الياباني الصيني بين عامي (1972-1978).

ثانياً: دوافع التقارب الياباني - الصيني عام 1972 - 1978:

لاشك إن التحسن المفاجئ الذي طرأ على العلاقات الأميركية - الصينية، كان بمثابة إعطاء الضوء الأخضر لليابان لتسارع على الفور بالتقارب مع الصين الشعبية، إذ أدركت الإدارة الأميركية حقيقة تحول الصين إلى قوة كبرى لا يمكن الاستمرار في عزلها دولياً، لا سيما أنها لم تعد تمثل ذلك الخطر على مصالحها في المنطقة، فضلاً عن ذلك، فإن اعترافها بالصين الشعبية جاء لضرب المعسكر الاشتراكي من الداخل، بعد أن زاد الاتحاد السوفيتي من ضغوطه الأمنية على أوروبا والحلفاء الغربيين للولايات المتحدة. لذا، أعلن الرئيس الأميركي (ريتشارد نيكسون) عن عزمه زيارة بكين، بعد إعلانه رفع بعض القيود المفروضة على التبادل التجاري مع الصين منذ نهاية عام 1971، وإلغاء الحظر العام الذي فرضته الإدارة الأميركية على التبادل التجاري مع الصين الشعبية، وتقليص عدد دوريات الحراسة التي كان يقوم بها الأسطول السابع الأميركي في مضيق تايوان⁽³⁸⁾.

يظهر أن تلك الإجراءات قد انسجمت مع الإدراك الأميركي بوجود أزمة اقتصادية حادة بدت تعاني منها، نتيجة تدخلها المسلح في فيتنام، الأمر الذي زاد من أهمية الأسواق الصينية بالنسبة للولايات المتحدة، لتمضي قُدماً في التقارب مع الصين الشعبية بعد زيارة نيكسون لبكين في شباط 1972 ودون ان تُبلغ اليابان ، ليسارع رئيس الوزراء الياباني (كاكوي تاناكا Kakuei Tanaka تموز 1972 - كانون الأول 1974)⁽³⁹⁾، إلى القيام بزيارة تاريخية إلى الصين للمدة (25-30 أيلول 1972)، عدت فيما بعد من أهم نجاحاته السياسية -على صعيد السياسة الخارجية -على الإطلاق.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

"المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني"

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

صرح رئيس وزراء اليابان (تاناكا) أثناء زيارته إلى بكين في الخامس والعشرين من أيلول 1972، " ان البلدين ليسا قريبين جغرافياً فحسب؛ بل لهما تأريخ يعود إلى الف عام. ولكن مع الاسف ان العلاقات بين اليابان والصين قد مرت بتجربة مشؤومة في الاعوام الماضية. إلا اننا لا يمكن ان نغرق إلى الابد في زقاق الماضي المسدود المظلم، وفي رأيي ان اجراء قادة اليابان والصين محادثات من اجل الغد لأمر مهم. ويعني ذلك اجراء محادثات صريحة وخاصة من اجل الهدف المشترك للسلام والازدهار في آسيا وحتى في العالم بأسره. ومن اجل هذا الهدف جنئت هنا. ورجاؤنا اقامة علاقات الصداقة وحسن الجوار مع الصين ومواطنيها... أن اليابان والصين لهما العقيدتان السياسيتان والنظامان الاجتماعيان المختلفان، ولكنني ارى، بالرغم من كل ذلك انه من الممكن ان تقيما علاقات حسن الجوار والصداقة على اساس المساواة والمنفعة وتقوية الاتصالات والاحترام المتبادل بين الطرفين... انني على يقين من انه رغم وجود بعض الاختلافات الصغيرة في الموقف والآراء للطرفين يمكن لليابان والصين ان تتغلبا على اختلاف الآراء والتوصل إلى اتفاق مشترك في المسائل الرئيسية والتفاهم والتنازل مع بعض في طريق الصداقة اليابانية - الصينية"⁽⁴⁰⁾.

وفي ختام تلك الزيارة اعلن بيان مشترك موقع بين حكومة الصين الشعبية وحكومة اليابان في التاسع والعشرين من أيلول 1972 تضمن النقاط الرئيسية الآتية:

- 1- أن الحالة غير الطبيعية التي كانت قائمة بين جمهورية الصين الشعبية واليابان قد أعلن عن انتهائها اعتباراً من يوم نشر هذا البيان.
- 2- أن حكومة اليابان تعترف بأن جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين.
- 3- تؤكد جمهورية الصين الشعبية أن تايوان جزء لا يتجزأ من أراضي جمهورية الصين الشعبية، وأن حكومة اليابان تتفهم وتحترم هذا الموقف للحكومة الصينية.
- 4- أن حكومة جمهورية الصين وحكومة اليابان قررتا إقامة علاقات دبلوماسية اعتباراً من التاسع والعشرين من أيلول 1972، كما قررت الحكومتان اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لأنشاء سفارة في عاصمة كل منهما وتبادل السفراء في أسرع وقت ممكن.
- 5- تعلن حكومة الصين الشعبية أنها من أجل مصلحة الصداقة بين الشعبين الصيني والياباني، تتخلى عن طلبها بالتعويض الحربي من اليابان.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

6- توافق حكومة الصين وحكومة اليابان على اقامة علاقات السلام والصداقة المتينة

على اساس مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي. وأن جميع النزاعات ستحل عن طريق الوسائل السلمية دون اللجوء إلى القوة أو التهديد بها.

7- أن اعادة العلاقات الطبيعية بين الصين واليابان ليست موجهة ضد دولة ثالثة، كما يجب على الطرفين ألا يسعيا إلى الهيمنة في منطقة الشرق الأقصى، وعلى كل منهما معارضة الجهود التي تبذلها أي دولة آخر أو مجموعة من الدول لأقامة هذه الهيمنة.

8- من اجل توطيد وتطوير علاقات السلام والصداقة بين الدولتين، توافق حكومة الصين الشعبية وحكومة اليابان على اجراء مفاوضات بهدف عقد معاهدة سلام وصداقة.

9- ويهدف تعزيز وتطوير العلاقات بين الدولتين وتوسيع تبادل الزيارات؛ توافق حكومة الصين الشعبية وحكومة اليابان على اجراء مفاوضات حول التجارة والملاحة والطيران وصيد الاسماك، وفقاً لحاجياتهما⁽⁴¹⁾.

يبدو ان هذا البيان يعني ضمناً، انهاء معاهدة الصلح بين اليابان والصين الوطنية(تايوان)، فقد ابلغت الخارجية اليابانية سفير تايوان في طوكيو بان اقامة العلاقات مع الصين الشعبية تعني عدم امكانية الاحتفاظ بالعلاقات الدبلوماسية مع تايوان، وبالفعل أنهت الأخيرة بعد هذا البيان علاقتها الدبلوماسية مع اليابان. وعلى نحو عام، لم تؤد اقامة العلاقات بين الصين واليابان لفتح صفحة جديدة في التاريخ الطويل بين هاتين الدولتين فحسب؛ بل أدت إلى بروز نظام دولي جديد في جنوب شرق آسيا. لذا، قامت الخارجية اليابانية بإرسال كبار الشخصيات كمبعوثين للولايات المتحدة الأميركية واستراليا، لتوضيح سياسة اليابان الجديدة، بهدف ابعاد الشكوك التي ساورت البعض إزاء التقارب الياباني -الصيني⁽⁴²⁾. في ضوء ما سبق يُمكن القول ان هذه الزيارة عززت من الاقتصاد الياباني كونها ألغت تعويضات الحرب العالمية الثانية المفروضة على اليابان.

وعلى نحو عام، ثمة عدة عوامل أدت الى التقارب الياباني - الصيني منذ عام 1972،

يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

أ: العوامل الخاصة باليابان للتقارب مع الصين الشعبية.

يظهر إن رياح التغيير في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين جاءت مؤاتية لتعزيز اليابان لعلاقتها مع القارة الآسيوية وبالذات مع أكبر دولة فيها وهي الصين الشعبية، وإن جاء هذا التصرف بداية الأمر بمثابة رد فعل للسياسة الأميركية في منطقة شرقي آسيا، إذ إن الرأي العام الياباني قد نضج بما يكفي ليضغط على الحكومة فيما يتعلق بضرورة تطبيع العلاقات مع الصين الشعبية، بعد إقدام الإدارة الأميركية على تطبيع علاقاتها بجمهورية الصين الشعبية وبدون التشاور مع حليفها الاستراتيجي الياباني، أملاً في استخدام الصين في سياسة احتواء جديدة ضد الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن إدراكها القاضي بوجود جرّ الصين وإدخالها إلى الساحة الدولية لكي لا تبقى إلى الأبد خارجها تُهدد جيرانها، بما تملكه من قوة بشرية هائلة، علاوةً إلى ما تحتويه من موارد طبيعية هائلة يمكن بها إفادة الاقتصاد الأميركي الذي بات يُعاني الأمرين من العجز المتواصل لصالح اليابان حول الأسواق العالمية والموارد الطبيعية⁽⁴³⁾. أما العوامل الفاعلة التي كانت وراء تقارب اليابان من الصين الشعبية فتركز بما يأتي:

1-الموقف الأميركي: لعل ذلك الموقف كان العامل الحاسم في توجيه السياسة اليابانية حيال الصين بشكل مباشر أو غير مباشر، فبعد تحديد موعد زيارة (نيكسون) إلى الصين في شباط عام 1972، رفعت اليابان من حجم تبادلها التجاري غير الرسمي مع الصين الشعبية، وفي الوقت نفسه، زادت فاعلية الدبلوماسية الخارجية الصينية للخروج من عزلتها الدولية وإقامة علاقات طبيعية مع كل دول العالم. وعليه، أدركت اليابان إن إعلان (نيكسون) المفاجئ لزيارة الصين وبدون إبلاغ اليابان، ليس إلا نوع من أنواع السياسات العقابية أو الصدمات الاقتصادية التي انتهجتها الإدارة الأميركية ضد اليابان، ولم يتوقف التنافس عند ذلك الحد بين الحليفين الاستراتيجيين، إذ أقدم (نيكسون) على فرض ضرائب إضافية على الواردات من الأسواق اليابانية تصل إلى ما يقارب الـ10%، مما ولدّ أزمات اقتصادية بين الطرفين بدت تُهدد باندلاع حرب تجارية بينهما⁽⁴⁴⁾.

وبهذا الصدد، أشارت عدد من الوثائق الأميركية إلى إن اليابان مسؤولة إلى حد كبير عن الأزمة الاقتصادية الأميركية منذ مطلع السبعينيات، مسوغين ذلك بانتهاجها سياسة (الإغراق Dumping)، بغزو الأسواق العالمية، مما أسهم في تخفيض الطلب على المنتجات الصناعية



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

للدول الرأسمالية عامة والولايات المتحدة الاميركية على نحوٍ خاص. وفي هذا السياق، زادت صادرات اليابان إلى الولايات المتحدة من 2٪ عام 1952 إلى 58٪ عام 1971، لاسيما وأن المنتجات اليابانية لاقت إقبالاً ورواجاً كبيرين، بسبب انخفاض أسعارها وجودتها وتكنولوجياها المتطورة، لدرجة بدأ فيها تزايد طلب الأميركيين عليها⁽⁴⁵⁾.

يظهر أن السياسة الأميركية أثارت حفيظة الحكومة اليابانية من احتمال عودة الولايات المتحدة، من وراء تقاربها مع الصين الشعبية إلى تنفيذ سياسة الباب المفتوح لاحتكار أسواقها، الأمر الذي دفعها إلى التقارب مع الصين الشعبية. ومن جهة أخرى، فإن استراتيجية الاحتواء التي كانت اليابان حبر الزاوية فيها بدت تتلاشى، نتيجة تجاهلها للواقع الإقليمي المعقد للمنطقة، فضلاً عن ما ولدته القوة النووية الصينية من ضغوط مضافة على تلك الاستراتيجية، مما أكد على عدم جدواها بشكل عام، وعدم جدوى الدور الياباني فيها بشكل خاص، لأنها تعني ترك اليابان تواجه الصين الشعبية لوحدها بعد تطبيع الولايات المتحدة لعلاقاتها معها، مما شكّل حافزاً أساسياً لتدعيم العلاقات اليابانية-الصينية.

2- العامل الاقتصادي: لاشك إن أحد أهم المرامي وراء اندفاع اليابان نحو الصين يتمثل بالعمل الاقتصادي، ذلك العامل الذي كان احد الاسباب الرئيسة وراء دخول اليابان في حربين عالميتين، وكانت وراء تعزيز اليابان لصلاتها التجارية غير الرسمية مع الصين رغم التزامها باحتواء النظام الشيوعي الصيني بآسيا اقتصادياً وعسكرياً بعد الحرب العالمية الثانية⁽⁴⁶⁾. ولما كانت اليابان لا تملك قاعدة اقتصادية تكاملية مع الدول القريبة منها في جنوب شرق آسيا عدا الصين الشعبية، ظهر الاقتصاد الياباني بوصفه أكثر اقتصاديات الدول تأثراً بالعوامل الخارجية والأزمات الدولية⁽⁴⁷⁾.

الأمر الذي جعل من تقاربها مع الصين الشعبية ضرورة ملحة أمام السياسة الاقتصادية اليابانية، لاسيما أن سياستها الخارجية أبان السبعينيات أركزت على نقطتين أساسيتين هما التحالف مع الولايات المتحدة أولاً، والحياد وترجيح اعتبارات المصالح الاقتصادية بالنسبة للمناطق الأخرى في العالم ثانياً، طالما ظل النمو الداخلي في اليابان يرتبط إلى حد بعيد بالواردات الحيوية ومصادر الطاقة، والمواد الأولية والإيرادات من العملة الصعبة؛ لتظهر الصين بمساحتها الهائلة ومواردها الطبيعية التي جعلتها تحتل المراتب الأولى في هذا الميدان، وبوصفها



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

من أهم الدول في المُدرك الاقتصادي الياباني، لاسيما بعد أزمة الطاقة عام 1973، والتي أثرت في اليابان أكثر من أي دولة صناعية أخرى (48).

3-تنافس الدول الرأسمالية الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية واليابان حول الأسواق العالمية ومصادر الطاقة: استطاعت اليابان الإفادة من توترات الحرب الباردة بين الكتلتين الشيوعية والرأسمالية، لاسيما في منطقة الشرق الأقصى، حتى غدت من أكثر الدول تطورًا من الناحية الاقتصادية مطلع السبعينيات من القرن العشرين، فقد تفوق الناتج القومي الإجمالي الياباني على النواتج القومية لعدد من الدول الغربية كما موضح في الجدول الآتي:

جدول (1)

الناتج القومي الإجمالي لليابان بالمقارنة مع عدد من الدول الغربية للأعوام (1969-1973) (49)

| الدولة | الأعوام | متوسط نمو الناتج القومي الإجمالي |
|------------------|-----------|----------------------------------|
| اليابان | 1973-1969 | 8,1 |
| فرنسا | 1973-1969 | 6,1 |
| ايطاليا | 1973-1969 | 3,9 |
| ألمانيا الغربية | 1973-1969 | 4,9 |
| الولايات المتحدة | 1973-1969 | 3,0 |
| بريطانيا | 1973-1969 | 1,9 |

يتضح من الجدول السابق تفوق الناتج القومي الياباني على كل الدول الغربية الرأسمالية، الأمر الذي أدى إلى عجز كبير في الميزان التجاري بينها وبين تلك الدول، بسبب السياسة التصديرية التي أتبعها اليابان حيال الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين والتي قوامها التوسع في التصدير وبشكل يفوق تدفق الصادرات الأوروبية والأميركية إليها، مما دفع تلك الدول إلى منافسة اليابان على الأسواق العالمية، لاسيما إن مصادر الخلاف بين الجانبين لم تقتصر على التبادل التجاري بينهما؛ بل تعدته لتشمل ميدان الاستثمارات الخارجية المباشرة التي استطاعت اليابان التفوق فيها أيضًا. لذا أتبع تلك الدول سياسة الحماية التجارية بفرض المزيد من الرسوم الكمركية والقيود الإدارية على البضائع اليابانية، لإجبارها على القيام بتحديد طوعي



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

لصادراتها⁽⁵⁰⁾. في ضوء ذلك، مثلت الأسواق الصينية الواسعة أفضل فرص استثمار لليابان لتجعل منها محلاً لتنافس الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين، لاسيما بعد تطبيع الولايات المتحدة لعلاقتها مع الصين.

4- **تحجيم الخطر السوفيتي:** ثمة من يرى إن محاولة اليابان التقارب مع الصين يهدف إلى تحجيم الخطر السوفيتي الذي أصبح يتمتع بقدرات عسكرية ضاربة قد تُهدد أمن اليابان، في الوقت الذي أخذت فيه الصين بالابتعاد عن دائرة الصراعات الدولية، وتميل إلى الاقتراب من الدول الصناعية، وأولها اليابان. ومن جانب آخر، كانت اليابان ترى إنه بتقاربها مع الصين الشعبية تستطيع تحريك بعض قضاياها العالقة وأهمها قضية جزر (الكوريل Kuril)⁽⁵¹⁾، التي سيطر عليها الاتحاد السوفيتي، فقد يتجه الأخير إلى إغراء اليابان بإعادة تلك الجزر أملاً في إبعادها عن الصين الشعبية التي ستستفيد من القوة التقنية والمالية اليابانية مما قد ينعكس على تحسين مكانة ووضع الصين في منافستها وصراعها مع الاتحاد السوفيتي⁽⁵²⁾.

5- **الدوافع الداخلية لليابان:** تُعد قضية التقارب الياباني - الصيني من أهم أسباب وصول (تانাকা) إلى رئاسة الوزراء في اليابان، إذ شكلت تلك القضية المحور الأساس في اختيار رئيس الوزراء الياباني، لاسيما أنه منصب يُعبر عن التوافق بين الأحزاب اليابانية. وجاء ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه الصين الشعبية عن استعدادها التخلي عن تعويضات الحرب العالمية الثانية، وموافقتها على أبرام معاهدة صداقة وسلام مع اليابان لتحديد المعاهدة اليابانية - التايوانية. فضلاً عن ذلك، ثمة جماعات ضغط من رجال الأعمال اليابانيين شكلوا قوى ضاغطة داخل الحكومة اليابانية (لوبي صيني)، بهدف تعزيز العلاقات بين الدولتين، علاوة عن دور شركات ومؤسسات المال اليابانية الكبرى التي أعربت بشكل واضح عن تفضيلها لرئيس وزراء يستطيع أن يقود اليابان إلى عالم تعدد فيه الأقطاب تكون الصين من بينها⁽⁵³⁾.

يتضح مما سبق، إن قرار تطبيع العلاقات اليابانية-الصينية كان محصلة تفاعل الظروف والمتغيرات الاقتصادية والسياسية الخارجية والداخلية لكل منها وأهمها الموقف الأميركي حيال الصين الشعبية، إذ جاءت اللحظة المناسبة بزيارة (نيكسون) المفاجئة للصين الشعبية ودون التشاور المسبق مع اليابان، لتبحث الأخيرة عن نوع من الاستقلالية في توجهاتها حيال الصين الشعبية وإن جاءت متأخرة.

ب: العوامل الخاصة بالصين الشعبية للتقارب مع اليابان:



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الاول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

1- العوامل الاقتصادية والتكنولوجية: تُمثل حاجة الصين لرؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة لتطوير اقتصادها؛ واحد من اهم مرامي الصين حيال اليابان، لا سيما بعد شرح العلاقات الصينية - السوفيتية، مما أدى إلى حرمانها من التكنولوجيا السوفيتية، فضلاً عن كونها أقرب مصدر للحصول على رؤوس الأموال والتقنية الحديثة لاعتبارات جغرافية وتاريخية واقتصادية⁽⁵⁴⁾.

يبدو إن ما يتسم به اقتصاد كل من الصين واليابان من تكامل مع بعضهما البعض جعل اقتصاد الأخيرة يحتل موقعاً مهماً في تنمية الاقتصاد الصيني، سواء على صعيد التكنولوجيا أو التبادل التجاري أو الاستثمارات المباشرة، في ضوء سعي الصين لأن تصبح قوة عالمية، بعد أن أضحت اليابان منذ عام 1969، المصدر والمنتج الأول لعدة قطاعات صناعية كالصلب والفولاذ والسيارات والأجهزة الإلكترونية، وأكبر مالك للأموال المستثمرة في الخارج، لتحتل حوالي 30% من الأسواق الاميركية، و15% من الأسواق الأوروبية، و15% من أسواق جنوب شرق آسيا، و40% من الأسواق العالمية الأخرى، في الوقت الذي أخفقت فيه سياسة الاعتماد على النفس التي أتبعها الصين من أجل القضاء على المصاعب الاقتصادية التي عانت منها في نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين⁽⁵⁵⁾.

2- العداء الصيني - السوفيتي: أدركت الصين إن تقاربها مع اليابان لا بد أن يُبعد الأخيرة عن الاتحاد السوفيتي، وافشال محاولاته الرامية لعزل الصين الشعبية في آسيا. وبهذا الصدد، رأت الصين منذ مطلع السبعينيات أن الاتحاد السوفيتي عدوها الاستراتيجي الأول، لما يشكّله نظامه من تهديد عسكري مستمر ومباشر لأمنها القومي، ولما يشكّله نموذج الاشتراكي من تهديد نموذج الأشتراكية الصينية، ليكون أشد خطراً عليها من الولايات المتحدة الأميركية، لذا، سعت إلى تعزيز علاقاتها معها واستمالتها إلى جانبها⁽⁵⁶⁾.

في هذا السياق، وضعت الصين في مطلع السبعينيات هدفين أساسيين يتمثلان بتحييد (القطبية الثنائية Bipolarity)، والمقصود بها - الأميركيان والسوفيت - أولاً، والعمل على تحرير دول جنوب شرق آسيا من قبضة تلك القطبية، وإقامة علاقات معها على أساس مبادئ التعايش السلمي ثانياً. في غضون ذلك، ظهرت اليابان بوصفها أهم الدول بالنسبة للصين لاسيما إن لديها خلاقات إقليمية مع الاتحاد السوفيتي، بالرغم من التعاون الاقتصادي المشترك بينهما للتنمية في (سيبيريا Siberia) - تقع في شرقي وشمال شرقي الاتحاد السوفيتي - ذلك التعاون الذي قد



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

يؤدي إلى تعزيز القدرات العسكرية السوفيتية في شرقي الصين، مما قد يهدد أمنها القومي بشكل مباشر، لذا خففت الصين من عدائها للولايات المتحدة الأميركية وتحالفها الأمني مع اليابان⁽⁵⁷⁾.
3- تعزيز موقفها حيال تايوان: وجدت الصين في تقاربها مع اليابان خير وسيلة لإبعاد الأخيرة عن تايوان مما يسهل عودتها إلى حضن الوطن الأم، ويشكل ضغطاً على الولايات المتحدة بهذا الخصوص، إذ ستضطر اليابان بسبب حاجتها إلى الأسواق الصينية ومواردها الطبيعية، لاسيما بعد إغلاق قناة السويس على اثر حرب حزيران 1967؛ إلى التخلي عن علاقاتها السياسية والاقتصادية مع حكومة تايوان أو على الأقل التخفيف منها وإلغاء معاهدة السلام بينهما عام 1952، مما سيُهدد إلى إنهاء الاعتراف الدولي السياسي والاقتصادي المستقل بتايوان، ومن ثم عودتها إلى الوطن الأم وهو ما شكّل الهدف الأول للاستراتيجية الصينية العليا⁽⁵⁸⁾.

4- التحالف الأميركي- الياباني: حاولت الصين من تقاربها مع اليابان التخفيف من تهديد هذا التحالف على الأمن القومي الصيني، ولتوجهه نحو مواجهة الهيمنة السوفيتية في الشرق الأقصى، لاسيما إن الصين أدركت إنه لو تخلت الولايات المتحدة عن التزامها بالدفاع عن اليابان ضد أيّ اعتداء خارجي، فإنها أما أن تتجه إلى بناء قوة عسكرية خاصة بها، وقد تكون تلك القوة نووية، لاسيما إن الدول المجاورة لها هي دول نووية؛ وأما أن تبقى دولة ضعيفة فتكون عرضة للتدخل الأجنبي. وعليه، كانت وجهة النظر الصينية، إن الوجود العسكري الأميركي في المنطقة وتحالفها مع اليابان يسمح بإبقاء الأخيرة دولة منخفضة التسلح ودولة غير نووية وقادرة على تعزيز علاقاتها مع الدول الشيوعية. لذا، أخذت الصين تركز على عدم معارضة معاهدة الأمن بين اليابان والولايات المتحدة، فضلاً عن عدم معارضة ظهور اليابان كقوة عسكرية تستطيع الدفاع عن نفسها ضد أي اعتداء، لكن دون أن تكون قوة عسكرية نووية في المنطقة⁽⁵⁹⁾.

5- موقف الصين من تطور سياسة الدفاع اليابانية مطلع السبعينيات: كان للتقارب الصيني - الأميركي ومن ثم الصيني - الياباني آثاراً واضحة على الموقف الصيني من القوة العسكرية اليابانية وقواتها للدفاع الذاتي، إذ رأّت الصين إن القوة العسكرية اليابانية والوجود الأميركي في الشرق الأقصى لا يهددان مصالحها، بعد اعتراف كل منهما بمشروعية النظام السياسي الصيني، كما إن (تشو ان لاي Chou En-lai - 5 آذار 1898-8 كانون الثاني 1976)⁽⁶⁰⁾، رئيس مجلس الدولة صرح إن معاهدة الأمن اليابانية-الأميركية لا تمثل إلا ترتيبات أمنية تستطيع أن توازن النفوذ والهيمنة السوفيتية في منطقة الشرق الأقصى، لذا، أخذت الصين تؤكد على أهمية



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

بناء اليابان قوة عسكرية للدفاع عن نفسها، لاسيما وأن الاخيرة لم تكن تمتلك استراتيجية عسكرية واضحة المعالم، بالرغم من تقدمها التقني الذي يؤهلها لإنتاج مختلف الأسلحة النووية وغيرها؛ فيما لو تخلت الولايات المتحدة عن توفير الأمن والحماية لها، وتوفر لها القرار السياسي الملائم لذلك. ومن جهة أخرى، فإن القيادة الصينية كانت تدرك إن الوجود الأميركي في اليابان يساهم في إبقاء الأخيرة دولة محدودة التسليح⁽⁶¹⁾.

في ضوء ذلك، لم تعد تُبدي الصين ذلك القدر من الخوف من استمرار الاعتماد الياباني على قوة الدرع الأميركية النووية، طالما بقيت اليابان ملتزمة بمبادئها اللانوية "عدم أنتاج، وعدم اقتناء أو حيازة الأسلحة النووية أو قبولها أو حتى قبول مرورها على الأراضي اليابانية"⁽⁶²⁾، رغم ظهور خطة الدفاع اليابانية الرابعة لعام 1970⁽⁶³⁾، والتي جعلت منها رابع قوة عسكرية في العالم⁽⁶⁴⁾. فضلاً عن أحداث التقارب الأميركي-الصيني قد أعطت الضوء الأخضر أمام دعم القوات الدفاعية اليابانية، لاحتواء الخطر السوفيتي، سواء على مستوى أمنها القومي أو على مستوى توازنات القوى الإقليمية لمنطقة جنوب شرقي آسيا⁽⁶⁵⁾.

وفق ما تقدم يمكن القول، أن الصين شجعت إلى بناء القدرات الدفاعية اليابانية، ودعت إلى تقوية الوجود العسكري الأميركي في منطقة الشرق الأقصى، لكن دون أن تظهر اليابان كقوة عسكرية ضاربة في الصف الأول، مما قد يدفعها إلى اتخاذ سياسة مستقلة حيال الاتحاد السوفيتي قد تكون مغايرة أو متناقضة مع استراتيجية الصين الشعبية حيال الصراعات الإقليمية والمحلية، أو قد تدفعها نحو الظهور كمركز استقطاب سياسي-عسكري بديل للصين في تلك المنطقة. في الوقت نفسه، أيدت الصين ظهور اليابان كبلد مستقل ومسالم ومحايدين يستطيع الدفاع عن نفسه. لذا، دعت إلى تعزيز اليابان لقدراتها التقليدية، لكي تحصل على التقنيات العسكرية التقليدية اليابانية من جهة، وابعادها عن الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى. رغم استمرار احتفاظها بحذرها التقليدي من نمو المؤسسة العسكرية اليابانية، لاسيما أنها كانت تملك قاعدة اقتصادية وتقنية هائلة قد تُمكنها من بناء اجيال جديد من القوات والقدرات العسكرية المتقدمة.

من جانب آخر، فمن الأهمية بمكان التطرق إلى موقف الاتحاد السوفيتي من التقارب الياباني-الصيني، وبهذا الصدد، إن التطور الجديد في العلاقات وتوثيق عُرى صلاتهما الاقتصادية بشكل كبير منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين لم يُرضي الاتحاد السوفيتي الساعي إلى مد نفوذه إلى منطقة الشرق الأقصى، إذ إنه كان يخشى من ظهور نمط من تعاون



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

ثلاثي يجمع كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان قد يُفضي إلى الوقوف بوجه المصالح السوفيتية في تلك المنطقة ، لاسيما بعد إدراكه صعوبة القيام بسلوك عنيف حيال اليابان القوية اقتصادياً بعد تقاربها مع الصين المسلحة نووياً، لأن ذلك سيدفع اليابان إلى بناء قوة عسكرية نووية مستقلة بها أو يدفعها إلى توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة وبشكل لامحدود⁽⁶⁶⁾.

نتيجة ذلك قدم الاتحاد السوفيتي عدة إغراءات اقتصادية لليابان أهمها مشروع سيبيريا وتنمية الأجزاء الشرقية للاتحاد السوفيتي بالقروض المالية والتكنولوجية والفنية اليابانية، مقابل حصول اليابان على المواد الخام والبتروال المستخرج من سيبيريا، كما عقد الاتحاد السوفيتي ثلاثة اتفاقيات في ميدان صناعة الأخشاب ولتطوير ميناء جزيرة (رانجل Wrangel)-شرق سيبيريا- لاستخراج الفحم والغاز الطبيعي منها، فضلاً عن ذلك يُعد مشروع بتروال (تيومين Tyumen)-غرب سيبيريا- في حزيران 1969، من أهم المشروعات من الناحيتين الإقتصادية والاستراتيجية الموقعة بين الدولتين، إذ يقضي بمد اليابان خط أنابيب وإنشاء طريق بري مواز له تحصل منه على البتروال ويمر قريباً جداً من الحدود الصينية-السوفيتية، إذ يوجد هناك مجمع عسكري سوفيتي ضخم جداً⁽⁶⁷⁾.

على إن تلك المشروعات المشتركة السوفيتية-اليابانية لم تكن تعني اندفاع الأخيرة دون قيود في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي؛ بل كانت ثمة مجموعة قيود أهمها:

1. استمرار احتلال الاتحاد السوفيتي لجزر الكوريل اليابانية وعدم تقديمه لأيّ تنازلات حولها، مما حال دون إبرام معاهدة سلام بين الطرفين، الأمر الذي أكد حقيقة استمرار التهديد السوفيتي للأمن الياباني .
2. حرص الولايات المتحدة الأميركية على إبعاد اليابان قدر الإمكان عن الاتحاد السوفيتي للحيلولة دون أفاده الأخير من التكنولوجيا اليابانية⁽⁶⁸⁾.
3. حرص الصين الشديد على إبعاد اليابان أيضاً عن الأتحاد السوفيتي بتقديم شتى الذرائع والإغراءات الاقتصادية لليابان.
4. استمرار تعزيز الوجود العسكري السوفيتي في الأجزاء الشرقية من الاتحاد السوفيتي، عن طريق مشاريع التعاون الأقتصادي مع اليابان مما يشكل خطراً مستقبلياً على الأمن الياباني وليس الصيني وحده⁽⁶⁹⁾.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

5. تكمن خطورة التعاون الاقتصادي الياباني-السوفيتي، بأنه قد يجبر اليابان إلى مواجهات ليست قادرة عليها أصلاً، في حالة عدم التزام الاتحاد السوفيتي مع اليابان في المشاريع المشتركة بينهما، مما قد يضطر اليابان أما إلى التدخل لحماية استثماراتها في تلك المشاريع، أو قد يدفع بها لطلب المساعدة من الولايات المتحدة أو الصين لحماية استثماراتها، مما قد يُهدد أمن المنطقة واستقرارها، أو قد يضطرها إلى مسايرة الأتحاد السوفيتي لحماية مصالحها، وهو خيار لا يخلو من مخاطرة في ضوء ميثاق التحالف الأمني الياباني-الأميركي الذي أُريد له أساساً حماية المصالح الأميركية بوجه المد الشيوعي أولاً وأخيراً⁽⁷⁰⁾.

وبهذا الصدد، حرصت اليابان على أن تخطو خطوات متوازنة نحو كل من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي في الوقت نفسه، لاسيما إن الأخير كان يمثل أحد أهم جيرانها الأقوياء وأحد أهم مصدري الطاقة، حتى أضحت اليابان ثاني أكبر مستورد للموارد الطبيعية السوفيتية منذ مطلع السبعينيات. تزامن ذلك مع حرص اليابان على توثيق علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية، بعد أن أخذت الأخيرة تنظر إلى المعاهدة الأمنية اليابانية-الأميركية على إنها ترتيبات أمنية لموازنة النفوذ السوفيتي في منطقة الشرق الأقصى، والموافقة على بناء اليابان لقوة عسكرية للدفاع عن نفسها، في حال حدوث هجوم سوفيتي عليها. لذا، حاولت الصين تضمين معاهدة السلام والصداقة التي كان من المزمع إبرامها عام 1974، مع اليابان على فقرة تقضي بالالتزام الجانبين الياباني والصيني بالوقوف بوجه الهيمنة في أي مكان في العالم، وكان الاتحاد السوفيتي هو المقصود بهذه الفقرة أصلاً، الأمر الذي أجل إبرام المعاهدة حتى عام 1978⁽⁷¹⁾.

من جانبها، يبدو أن اليابان سعت من وراء تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي إلى تحقيق جملة فوائد سياسية واقتصادية، أهمها حفظ التوازن المطلوب في سياساتها في منطقة الشرق الأقصى في مواجهة كل من الصين والاتحاد السوفيتي من جهة، وبين الولايات المتحد والصين من جهة أخرى، فضلاً عن إن التعاون الياباني-السوفيتي في سيبيريا قد يساهم في تخفيف الاعتماد الياباني نسبياً على الولايات المتحدة بعد اهتزاز الثقة بالضمانات الأميركية المطلقة، والتحسّن المفاجئ في العلاقات الأميركية-الصينية، في وقت بدت فيه اليابان تُعاني من منافسة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لها، واستخدامهم سياسة (حماية التجارة) ضد التطور الاقتصادي الياباني وسياستها التصديرية.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

"المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني"

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

ثالثاً: معاهدة السلام والصداقة اليابانية - الصينية عام 1978:

لاشك إن إدراك الصين الشعبية لحقيقة تراجع مكانتها الدولية بسبب انشغالها بالتوترات الداخلية والخارجية، كان عاملاً فاعلاً دفع بها نحو تطبيع علاقتها مع اليابان بعد أحداث تقاربها معها منذ عام 1972، ولاعتبارات اقتصادية بالدرجة الأولى، إذ تم إبرام ثلاث اتفاقيات تجارية بين البلدين عام 1974، حول الطيران الجوي بينهما في بحر الصين⁽⁷²⁾. فضلاً عن ذلك تم إبرام مجموعة اتفاقيات تجارية أخرى بين البلدين تناولت شؤوناً صناعية وتقنية على مختلف المستويات عام 1975 أهمها:

1. تحديث صناعة الفولاذ والفحم والنفط .
2. تصدير الآلات التقنية المتطورة والسيارات.
3. مد سكك الحديد.
4. إنشاء مصانع تلفزيونات وآلات كومبيوتر .
5. رفع الحظر عن بيع 50 نوعاً من السلع إلى الصين.
6. تطوير صناعات النسيج والأغذية.
7. توقيع اتفاقية ثنائية لمصايد الاسماك⁽⁷³⁾.

ومن أجل تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، تم افتتاح قنصليات عامة، إذ تم فتح قنصلية يابانية بمدينة شنغهاي في كانون الأول 1975، وقنصلية صينية في مدينة أوساكا في آذار 1976⁽⁷⁴⁾. وهي إشارة واضحة على تطور العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين الدولتين.

ولما كانت اليابان تحتل أهمية قصوى في المُدرك الاقتصادي الصيني سارعت الصين إلى تنظيم علاقاتها معها وفق معاهدة السلام والصداقة التي تعثر إبرامها منذ عام 1972 حتى عام 1978، لتبدأ صفحة جديدة من العلاقات بينهما قوامها السلام، بعد أن جعل الرئيس الصيني(دنج شياو بينغ Deng Xiaoping 1978-1992)⁽⁷⁵⁾ من السلم الاستراتيجية المركزية له، كخطوة أولى للتحديث الاقتصادي الذي أخذت تركز عليه الصين وطبقاً لما أشار إليه بقوله: "إن إصرارنا على السلام يساعدنا على خلق بيئة خارجية ملائمة لطريقنا في التحديث الاشتراكي". لتبدأ الصين مرحلة جديدة من التحديث بمستوياته الأربعة الزراعة والصناعة والدفاع والتعليم منذ عام 1978، دفعتها إلى ترصين علاقاتها مع اليابان طالما إنها تركز على



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

تحديث العلم والتكنولوجيا بوصفه المفتاح الأساس للتحديات الثلاثة الزراعة والصناعة والدفاع⁽⁷⁶⁾.

وبما أن الصين كانت تمثل محط اهتمام ياباني بكونها سوقاً استهلاكية واسعة للسلع والبضائع اليابانية، وتمتلك قاعدة عريضة من الموارد الطبيعية وكذلك البشرية سارعت هي الأخرى إلى السعي لإنجاح مفاوضات معاهدة السلام والصداقة، إذ تزامنت في تلك المدة جملة متغيرات أسهمت في تفعيل المفاوضات اليابانية-الصينية حول تلك المعاهدة منها:

1. ظهور قيادة صينية جديدة تؤكد على الأبعاد التكنولوجية والاقتصادية لعلاقات الصين الخارجية أكثر من الأبعاد الأيدلوجية .

2. يأس الحكومة اليابانية من حصولها على الجزر الشمالية التي يحتلها الاتحاد السوفيتي .

3. الضغوط المستمرة لرجال الأعمال اليابانيين والداعية إلى تطبيع العلاقات اليابانية-الصينية.

4. وصول حكومة يابانية جديدة برئاسة (تاكيو فوكودا Takeo Fukuda)⁽⁷⁷⁾، في الرابع والعشرين من كانون الأول 1976، كان من أولى اهتماماتها تطبيع العلاقة مع الصين، وبهذا الصدد صرح (فوكودا): " أن اليابان تسعى إلى تحسين علاقات التفاهم المتبادل وحسن الجوار مع الصين"⁽⁷⁸⁾.

في ظل تلك الأجواء تم إبرام معاهدة السلام والصداقة اليابانية-الصينية في الثاني عشر من آب عام 1978، بين وزير الدولة الياباني (سوناو سونادا Sunao Sonoda 1911-1984)، ووزير الخارجية الصيني (هوانج هوا Huang Hua 1976-1982)، في قاعة الشعب في بكين بعد ستة أعوام من التقدّم والتراجع في العلاقات بين الدولتين⁽⁷⁹⁾.

تضمنت المعاهدة خمس مواد قصيرة شملت تنظيم الإطار العام للعلاقات السياسية والاقتصادية والتقنية بين البلدين للسنوات اللاحقة، إذ إنها أكدت على تطوير علاقات الصداقة والعلاقات الودية والسلمية بين البلدين والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، وعدم السيطرة على أي مكان في العالم، وتطوير علاقات التبادل التجاري والتقني بين البلدين، أما نص مواد المعاهدة فهي:



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

«المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني»

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

المادة الأولى: إن الطرفين المتعاقدين سيطوران علاقة السلام والصداقة بينهما على أساس مبادئ الاحترام لسيادة وسلامة الأراضي لكل منهما وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما وتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية.

المادة الثانية: لن تسعى أي من اليابان او الصين إلى السيطرة على أي جزء من منطقة المحيط الهادي-الآسيوي أو أي مكان آخر في العالم، كما إنها سيعارضان مساعي أي بلد أو مجموعة بلدان في بسط أي سيطرة أو هيمنة من هذا القبيل.

المادة الثالثة: يتعهد الطرفان بالعمل على تنمية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين، وعلى تطوير التبادلات بين شعبي الدولتين بروح حسن الجوار والصداقة.

المادة الرابعة: أن هذه المعاهدة لن تؤثر على موقف أي طرف متعاقد إزاء علاقته بدولة أخرى. ويبدو أن المقصود بهذه المادة الأتحاد السوفيتي الذي رأى إن تلك المعاهدة تتعارض مع مصالح السلام وتهدد الأستقرار في آسيا، لأنها من وجهة نظره كانت تدعو إلى السيطرة على المنطقة وإعادة رسم الخريطة في الشرق الأقصى وتوسيع نفوذ النزعة الصينية. لذا، حاولت كل من الصين واليابان تبديد مخاوف الأتحاد السوفيتي من هذه المعاهدة.

المادة الخامسة:

1- أن هذه المعاهدة سيتم التصديق عليها وتصبح سارية المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق الذي سيجري في طوكيو. وتبقى هذه المعاهدة سارية الاحكام لمدة عشرة أعوام، كما ستظل سارية بعد ذلك ما لم يُعلن عن الغائها وفقا لما نصت عليه الفقرة الثانية من هذه المادة.

2- يحق لأي من الطرفين المتعاقدين، الغاء هذه المعاهدة عند انتهاء مرحلة العشرة اعوام الأولى، أو بعدها في أي وقت، هذا وقد أعدت المعاهدة باللغتين الصينية واليابانية لكي يكون لكلا النصين نفس الحجية⁽⁸⁰⁾.

عقب التوقيع على بنود المعاهدة سافر الرئيس الصيني(دنغ شياو بينغ) إلى طوكيو في الثاني عشر من تشرين الاول 1978، وأعرب عن سعادته بذلك التطور المهم في العلاقات بين الدولتين عندما صرح: "إن توقيع معاهدة السلام والصداقة تُلخص وبصدق ماضي العلاقات بين البلدين ليس فقط على مستوى الواقع؛ بل أيضاً على المستويين القانوني والسياسي، والأهم من ذلك انها تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن علاقات الصداقة ستتمو



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

17-16 كانون الاول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

وتتطور على الدوام... أن تطور العلاقات بين البلدين لا يمكن ان يتم على استحياء، بل لا بد ان يتم بخطوات جريئة". وفي يوم الثالث والعشرين من تشرين الأول تبادل رئيس الوزراء الياباني(فوكودا)، والرئيس الصيني مراسيم تبادل المذكرات الخاصة بمعاهدة السلام والصداقة بين البلدين⁽⁸¹⁾.

في ضوء ذلك، أسهمت تلك المعاهدة في تحسين العلاقات بين البلدين، إذ سرعان ما زاد حجم التجارة الخارجية بين البلدين بشكل كبير بعد إبرام المعاهدة ، مستثمرين حقيقة كون البلدين يكملان بعضهما البعض اقتصادياً فالصين تتوفر فيها الموارد الطبيعية الهائلة من معادن وقدرات بشرية ضخمة، بينما كان اليابانيون في ذلك الوقت يقودون العالم في عدد كبير من الصناعات التي تتراوح بين ناقلات النفط العملاقة وصنع أدق الأجهزة الإلكترونية الدقيقة، فضلاً عن الانضباط الذي يتصف به كلا المجتمعين الياباني والصيني لتظهر قوة عالمية جديدة ذات أهمية بالغة⁽⁸²⁾.

الخاتمة

نستنتج من هذا البحث الموجز عن (التقارب الياباني -الصيني 1972-1978)، ان اليابان ابتكرت اسلوباً جديداً في التعامل بين الدول التي لا تعترف ببعضها اعترافاً قانونياً؛ إلا وهو أسلوب التعامل غير الرسمي عن طريق العلاقات الاقتصادية والثقافية التي تتم بين منظمات خاصة أو شبه حكومية. وظل هذا الاسلوب هو طابع العلاقات اليابانية - الصينية للمدة (1949-1972). بيد أنه أخذ الطابع الدبلوماسي بعد ذلك التاريخ، لاسيما بعد زيارة رئيس وزراء اليابان إلى العاصمة بكين في ايلول 1972، والتي تمخض عنها أبرام عدة اتفاقيات تجارية وصناعية فضلاً عن تبادل فتح القنصليات بين الدولتين. مع ذلك، لم يكن أسلوب التعامل الدولي بين اليابان والصين مستمداً من اعتبارات ومصالح يابانية بحتة؛ بل أنه كان مستجيباً أيضاً وبنفس القدر لمصالح الصين واستراتيجيتها وفلسفتها السياسية. فضلاً عن كونه استجابة لمتطلبات المرحلة التي دفعت كلا الدولتين للتقارب مع بعضهما البعض في ضوء تباعد الاتحاد السوفيتي عن الصديق وتباعد الولايات المتحدة الاميركية هي الاخرى عن اليابان.

نتيجة ذلك، يُعد عام 1972 نقطة تحول مهمة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في القارة الآسيوية. فقد قام الرئيس الأميركي (نيكسون) بزيارة الصين الشعبية في شباط 1972، بعد ما يزيد على عشرين عاماً من رفض الاعتراف بحكومة بكين. ومن جانب آخر، انهت الولايات



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني”

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

المتحدة الأمريكية أحد مظاهر الاحتلال لليابان عندما أعادت جزيرة أوكيناوا للسيادة اليابانية في أيار عام 1972، فضلاً عن ذلك قيام (تانাকা) بزيارة الصين في ايلول من العام نفسه، وهي الأولى من نوعها لرئيس وزراء ياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتم أثناء الزيارة التوقيع على بيان مشترك لإعادة العلاقات الطبيعية بين الدولتين بعد حقبة طويلة من التوتر والحروب. ليبدأ فصل جديد في العلاقات اليابانية - الصينية قوامه السلام وتطبيع العلاقات بينهما بعد أن كان يسودها التوتر والتهديد غير المباشر من اليابان لتطويق وأحتواء النظام الشيوعي الصيني بعد الحرب العالمية الثانية، بواسطة معاهدة التحالف الأمنية اليابانية-الأميركية التي كانت حجر الزاوية في استراتيجية الاحتواء الأمريكية ضد المد الشيوعي في منطقة الشرق الأقصى. في ضوء ذلك، حاولت اليابان الإفادة بذكاء من توترات العلاقات الصينية - السوفيتية، لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية عن طريق ترصين علاقتها الاقتصادية مع الطرفين دون الابتعاد عن الولايات المتحدة وعلاقتها السياسية والأمنية المتطورة معها، مما ضمن لها مكانة إقليمية سياسية واقتصادية وحتى أمنية متميزة في المنطقة دفعته الصين؛ التي أخذت تشاهد تنامي القوى الأوربية واليابانية والسوفيتية كأقطاب عالمية، لتسارع إلى تطبيع علاقتها مع اليابان، وتنظم علاقاتها معها على وفق معاهدة السلام والصداقة لعام 1978. وعلى نحو عام، أنهت تلك المعاهدة خلافاً تاريخياً كان قائماً بين الدولتين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ وضعت أسساً عامة لتعامل الدولتين في المستقبل، واستطاعت أيضاً مساعدة الصين في تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية مما رجع ظهور مثلث قوي جديد يقف بوجه الاتحاد السوفيتي. لا سيما أن تلك المعاهدة جاءت في إطار محاولة الافادة من جو دولي معين حاولت فيها الدولتان الطرفان جعل محتوياتها متطابقة مع حاجات كل منهما وقدراتهما، بعد أن شرعت الصين في برنامجها للتحديث الاقتصادي، في الوقت الذي أعلنت فيه اليابان عن استعدادها لتمويل الصين بقروض طويلة الأجل، وعدم تمسكها بالتسديد نقداً لتمكين الصين من تنفيذ مشاريعها التحديثية والتصنيعية، حتى أضحت اليابان الشريك الأكثر أهمية بالنسبة لتجارة الصين الخارجية. لذا، فتحت هذه المعاهدة آفاقاً وفرصاً كبيرة للاستثمار المالي والتكنولوجي الياباني في الصين التي تمثل بالنسبة لليابان أهم سوق عالمية نظراً لسعة مساحتها وكثرة عدد سكانها.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

"المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني"

17-16 كانون الاول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

كما نلاحظ في هذا البحث ان العلاقات بين أي دولتين لا يمكن ان تبقى ثابتة وبدون أي تغيير، إذ أن العداء الذي استحكمت علاقات الصين الشعبية بعدوها التقليدي الياباني طوال المدة من عام 1945 حتى عام 1972، وان كان بشكل غير مباشر، قد خضع لظروف ومتغيرات كثيرة ومتنوعة إقليمية ودولية جعلت كلاً منهما يسعى إلى بناء علاقته مع الآخر على أساس قوامه سيادة مفاهيم وتصورات ومصالح جديدة تُكيف علاقتهما الخارجية، ففي الوقت الذي حرصت فيه اليابان على البقاء بوصفها مفتاح منطقة جنوب شرق آسيا في مرحلة الحرب الباردة، والسعي إلى ديمومة استمرار تدفق الموارد الطبيعية إليها من أسواق المنطقة المجاورة لها عموماً ومن الأسواق الصينية خصوصاً؛ فأنت الصين حرصت هي الأخرى على ضمان استمرار تحقيق مصالحها في المنطقة. لذا، سارعت إلى بناء علاقة مع اليابان للحصول على التقنية ورؤوس الاموال اليابانية بعد حرمانها منها أثر تقاوم نزاعها مع الاتحاد السوفيتي وعلاقتها المتوترة مع الولايات المتحدة الاميركية التي كانت تسعى لمواجهة النظام الشيوعي الصيني بواسطة اليابان. وعقب التقارب بين الدولتين وبدء الصين لمسيرتها الإصلاحية عن طريق (دنغ شياو بينغ)، وجدت الصين في اليابان التي تمتعت بقوة اقتصادية عالمية، خير من يزودها بالتقنية المتطورة ورؤوس الأموال اللازمة لرفد مسيرتها الإصلاحية، فيما لو أحجمت الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها الغربيون عن تزويدها بها لاعتبارات سياسة او ايدولوجية.

هوامش البحث:

- (1) نازلي معوض أحمد، الإدراك الياباني للنظام الدولي، " مجلة السياسة الدولية "، القاهرة، العدد 19، تموز 1990، ص 66.
- (2) للتفاصيل عن اوضاع اليابان الاقتصادية بعد عام 1952. يُنظر: وسام هادي عكار عظيم، تطور سياسة اليابان الاقتصادية 1952-1973 " دراسة تاريخية"، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، 2014، ص 150-265.
- (3) David J. Lu (ed.), Japan A Documentary History, (New York, M.E Sharpe, Inc., 1997), pp.512-516.
- (4) دينا جواد مطلق الجبوري، العلاقات اليابانية - الصينية للفترة من 1949-2002، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002، ص 36.
- (5) إقبال عطية الجبوري، التجربة الصناعية والتكنولوجية اليابانية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1994، ص 74-75.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

"المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني"

(المجلد الرابع) 2020 كانون الأول 17-16



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

(6) أسفرت الحرب الأهلية الصينية 1945-1949، عن انتصار الحزب الشيوعي وتأسيس جمهورية الصين الشعبية بزعامة (ماو تسي تونغ) في تشرين الأول 1949 بدعم من الاتحاد السوفيتي مع انها كانت غير معترف بها في الامم المتحدة، بمقابل تم تأسيس جمهورية الصين الوطنية(تايوان) في كانون الأول 1949 برئاسة (تشانغ كاي شيك Haing Kai Skek 1887-1975)، وذلك بإسناد من الولايات المتحدة الأميركية وهي المُعترف بها من الامم المتحدة. يُنظر: وسام هادي عكار، السياسة الصينية حيال المشرق العربي(1949-1976)، (عمان، دار المعتر للنشر والتوزيع، 2020)، ص 18-19.

(7) محي الدين خطاب، الصين والمحور الياباني - الأميركي، "مجلة السياسة الدولية"، العدد38، تشرين الأول 1974، ص104.

(8) نبية الأصفهاني، التحرك الدبلوماسي في السبعينات، "مجلة السياسة الدولية"، العدد20، نيسان، 1970، ص119.

(9) ماو تسي تونغ: ولد عام 1893، دخل جامعة بكين عام 1918، تأثر هناك بالأفكار الشيوعية، أسهم في إنعقاد المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الصيني في تموز 1921. قاد ماو المسيرة الطويلة للحزب الشيوعي ونجح في الانتصار على زعيم الحزب الوطني الصيني(الكومينتانغ Kuomintang)، أثناء الحرب الأهلية(1945-1949)، فأعلن عن قيام جمهورية الصين الشعبية، وأثناء وجوده في السلطة كان له الكثير من الأعمال على الصعيد السياسي والإقتصادي منها مشروع القفزة الكبرى عام 1958، والثورة الثقافية عام 1966، وان كانت تلك الاعمال قد انعكست سلبيًا على الشعب الصيني من الناحية الاقتصادية والنفسية ايضًا. يُنظر:

The New Encyclopaedia Britannica Vol.4,15th.ed,(Chicago, Encyclopaedia Britannica. Inc.,1988), p. 589.

(10) نزيرة الأفندي ، اليابان.. العملاق الجديد في عالم متغير، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 52، نيسان 1978، ص122.

(11) ايساكو ساتو: ولد عام 1901، في مدينة(ياماجوتشي Yamaguchi) في غرب جزيرة هونشو، تخرج من كلية القانون في جامعة طوكيو الإمبراطورية عام 1924. تقلّد مناصب وزارية عدة، لاسيما وزارات البريد والمواصلات والبناء والمالية والتجارة والصناعة الدولية ووزير دولة مسؤول عن دورة طوكيو للألعاب الأولمبية، كما أنتخب زعيماً للحزب الليبرالي الديمقراطي عام 1957، وشغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات متتالية، للمدة (9تشرين الثاني 1964- 7تموز 1972)، يعود له الفضل في إسترداد جزيرة أوكيناوا وتطبيع العلاقات السياسية والإقتصادية مع الأسرة الدولية. نال جائزة نوبل للسلام عام 1974 تقديراً للأعمال التي قام بها للحد من إنتشار الأسلحة النووية، توفي عام 1975.

Kodansha Encyclopedia of Japan, 7, 1st .ed., (Tokyo, Kodansha, Ltd., 1983),p.26;



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

"المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني"

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

- من هو أيساكو ساتو، " نشرة أخبار اليابان"، السفارة اليابانية في العراق، مج 21، العدد 22، 15 تشرين الثاني 1974، ص10-12.
- (12) Chad J. Mitcham, China's Economic Relations with the west and Japan 1949-79, Grain, Trade and diplomacy, (London, Routledge, 2005), p.146-147.
- (13) محمد حسنين هيكل، أحاديث في آسيا، (بيروت، دار المعارف، د.ت)، ص245.
- (14) فرانسوا غودومان، سلسلة تجارب الشعوب. نهضة آسيا، ترجمة نظير جاهل، (بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1994) ص114.
- (15) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية، ط2، (بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص 621.
- (16) محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1989)، ص 232.
- (17) W.W. Rostow, The Diffusion of Power: An Essay in Recent History, (New York, The MacMillan Co., 1972), pp. 432-434.
- (18) ريتشارد نيكسون: الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ولد في كاليفورنيا عام 1913، مارس المحاماة للأعوام (1937-1942)، أُنْتُخِبَ عضواً في مجلس النواب عام 1947، عُيِّنَ نائباً للرئيس في عامي 1952 و1956، إستقال من منصبه في التاسع من آب 1974 قبل أن يُكْمَلَ مدة ولايته الثانية، وذلك بسبب إتهامات بصلته بالتجسس على مجمع مكاتب الحزب الديمقراطي في مبنى (ووترغيت Watergate) الذي عرفت الفضيحة السياسية بإسمه. يُنظر: New Age Encyclopedia, Vol. 13, 18th. ed., (Lexington, Lexicon Publications, Inc, 1980), pp.187-188;
- أودو زاونتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1789 حتى اليوم، (لندن، دار الحكمة، 2006)، ص261-269.
- (19) هو المبدأ الذي أريد له أن يكون أحد المراحل البارزة في تطور دبلوماسية الولايات المتحدة الأمريكية الدولية. وهذا المبدأ في الواقع لم يكن إلا نتاج التورط الأمريكي المتزايد في عمق القارة الآسيوية، ولاسيما بعد معاناتها من حرب الاستنزاف في فيتنام، وهو يتلخص بـ(فتنة) الحرب الفيتنامية، أي تصدير الحرب للفيتناميين أنفسهم، فتتولى فيتنام الجنوبية المحمية من الولايات المتحدة مسؤوليتها في مواجهة فيتنام الشمالية المرعية من قبل الاتحاد السوفيتي والصين. يُنظر: مقلد، المصدر السابق، ص 428-430.
- (20) B.M. Frolic, The Trudeau Initiative, in Evans and Frolic (eds), Reluctant Adversaries: Canada and the People's Republic of China, 1949-1970, (Toronto, Ont. University of Toronto Press, 1991), pp. 192-193.
- (21) عظيم، المصدر السابق، ص 1.
- (22) B.M. Frolic, The Trudeau Initiative, in Evans and Frolic (eds), Reluctant Adversaries: Canada and the People's Republic of China, 1949-1970, (Toronto, Ont. University of Toronto Press, 1991), pp. 192-193.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

"المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني"

(المجلد الرابع) 17-16 كانون الأول 2020



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

- (23) Hiroshi Okumura, Corporate capitalism in Japan, (London, Macmillan Press Ltd, 2000). p.40.
- (24) بول كيندي، نشوء وسقوط القوى العظمى، ترجمة مالك البديري، (عمان، الاهلية للتوزيع والنشر، 1994)، ص 416.
- (25) سعيد رشيد عبد النبي، التجربة اليابانية في التنمية، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1992، ص 95.
- (26) Gregory Clark, An analysis of Japanese Direct Investment Overseas in postwar years, " The Developing Economies" , Vol.9, No.1, (March 1971), pp.59-60.
- (27) V. Kaufman, Confronting Communism: US and British Policies Toward China, (Columbia, MO: University of Missouri Press, 2001), p. 208.
- (28) B., Naughton, Growing Out of the Plan: Chinese Economic Reform 1978–1993, (New York, Cambridge University Press, 1995), p. 384.
- (29) مقلد، المصدر السابق، ص 249–250.
- (30) الجبوري، المصدر السابق، ص 41–42.
- (31) المصدر نفسه، ص 43.
- (32) أحمد، المصدر السابق، ص 66.
- (33) جلال، المصدر السابق، ص 134–135.
- (34) مصطفى علوي، الصين الماوية والوفاق الدولي، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 47، كانون الثاني 1977، ص 247؛ عكار، المصدر السابق، ص 38–39.
- (35) أسس بعد إندماج الإتجاهين اليساري واليميني للحزب الإشتراكي في الثالث عشر من تشرين الأول 1955، وهو من أقوى أحزاب المعارضة اليابانية. يُنظر:
- Robert Edward Ward, Japanese Political System, (New Jersey, Englewood Cliffs Prentice-Hall, Inc., 1967), pp.69-70;
- عظيم، المصدر السابق، ص 94.
- (36) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات اليابانية الصينية، "مجلة الاهرام الاقتصادي"، القاهرة، العدد 399، الأول من نيسان 1972، ص 46–47؛ جلال، المصدر السابق، ص 231–232؛ الجبوري، المصدر السابق، ص 45–46.
- (37) روبرت جيدان، العلاقات اليابانية الصينية، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 28، نيسان 1972، ص 196.
- (38) علوي، المصدر السابق 248؛ عكار، المصدر السابق، ص 38–39.
- (39) كاكوبي تاناكا: ولد عام 1918، من عائلة فلاحية وهو أول رئيس وزراء لليابان بعد الحرب العالمية الأولى، غير حاصل على تعليم جامعي، أنظم إلى الحزب الليبرالي الديمقراطي عام 1956، تسنم عدة



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

"المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني"

(17-16 كانون الأول 2020) (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

- مناصب وزارية، منها وزارات البريد والمواصلات والمالية والتجارة والصناعة الدولية. أسهم في إعادة العلاقة مع الصين بعد زيارته لها وتوقيع على معاهدة للتعاون في 19 كانون الأول 1972، أضطر للاستقالة تحت ضغط حملات إعلامية ركزت على الفساد في إدارته.
- Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol., 7, p.337.
- (40) صفحات جديدة في تاريخ العلاقات بين الصين واليابان، (بكين، دار النشر باللغات الأجنبية 1972)، ص 6-8.
- (41) المصدر نفسه، ص 16-18؛ محمد علي القوزي وحسان حلاق، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر، (بيروت، دار النهضة العربية، 2001)، ص 160-161.
- (42) القوزي وحلاق، المصدر السابق، ص 161-162.
- (43) Glanni Fodella, (ed.), Social structures and Economics in Japan Up to 1980, Vol.1, (Milano, University Bocconi, 1975), pp. 296-299.
- (44) جلال، المصدر السابق، ص 261.
- (45) F.R.U.S., 1969-1976, Vol. V, United Nations, 1969-1972, Telegram from the Department of State to the Embassy in Japan, Washington, August 30, 1971, No. 400, pp.793-794; 1969-1976, Vol. III, Foreign Economic Policy; International Monetary Policy, 1969-1972, Memorandum of Conversation, Washington, September 16, 1971, No. 77, pp. 188-193.
- (46) الجبوري، المصدر السابق، ص 50.
- (47) فؤاد مرسي، محاضرات في الاقتصاد الدولي المعاصر، (بغداد، منشورات مجلة الإقتصاد)، ص 41؛ اينكين، ا. ف.، الأزمة النقدية في الغرب، ترجمة غسان رسلان، (دمشق، مطبعة وزارة الثقافة، 1976)، ص 202-205.
- (48) اليابان. المعجزة الآسيوية في مهب الريح، "مجلة الأهرام الاقتصادي"، العدد 477، 1 تموز 1975، ص 26؛ الافندي، المصدر السابق، ص 120.
- وبهذا الصدد، جاءت أزمة الطاقة عقب نشوب حرب تشرين الأول عام 1973، في الشرق الأوسط، ورفع الدول العربية المصدر للنفط شعار "النفط سلاح في المعركة".
- للتفاصيل عن أثر أزمة الطاقة عام 1973، على الاقتصاد الياباني. يُنظر: عظيم، المصدر السابق، ص 260-265.
- (49) White Paper on International Trade Japan 1972, (Japan External Trade Organization 1973), p.11; Kodansha Encyclopedia of Japan, vol.2 , p.160.
- (50) White Paper of Japan 1973-1974, " Annual Abstract of Official Reports and Statistics of the Japanese Government", (Japan, Cepres Inc., 1975), p.18; White Paper on International Trade Japan 1973, (Japanese External Trade Organization, 1974), pp.11-12.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

"المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني"

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

- (51) تقع جزر الكوريل الأربع في شمال اليابان وهي جزر إيتورفو (Etorofu)، وكوناشيري (Kunashri)، وشيكوتان (Shiotan)، وهابوماي (Habomai)، أستحوذ عليها الاتحاد السوفيتي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. يُنظر: دعد بومهلبي عطا الله، اليابان من الشروق إلى السقوط. (الجيوستراتيجية اليابانية المعاصرة)، (بيروت، مكتبة لبنان، 1994)، ص 124-134.
- (52) جلال، المصدر السابق، ص 259-262.
- (53) الجبوري، المصدر السابق، ص 52-53.
- (54) محمد عيسى، دور اليابان الاقتصادي في آسيا، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 16، نيسان 1969، ص 122-128.
- (55) حيدر زهير جاسم الوائلي، التنافس الصيني- الياباني في إقليم آسيا-الباسفيك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2008، ص 26-45.
- (56) عكار، المصدر السابق، ص 15-16.
- بهذا الصدد قُسمت طبيعة العلاقات الصينية- السوفيتية إلى أربعة مراحل، الأولى (1949-1959) مرحلة الصداقة والتحالف. والثانية (1960-1963) مرحلة الحوار الأيديولوجي. والثالثة (1963-1966) مرحلة الحرب الباردة. والرابعة (1966-1969) مرحلة الاستفزاز والاحتكاك. للتفاصيل يُنظر: التطور التاريخي للنزاع الصيني السوفيتي، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 17، تموز 1969، ص 149-162.
- (57) O. B. Borisov and B. T. Koloskov, Sino- Soviet Relations, (Moscow, Progress Publishers, 1975), p. 97-103.
- (58) علوي، المصدر السابق، ص 248.
- (59) الأفندي، المصدر السابق، ص 68.
- (60) تشو ان لاي : هو أول رئيس وزراء لجمهورية الصين الشعبية، تقلد مهام منصبه بدءاً من عام 1949 حتى وفاته في كانون الثاني 1976. عمل تشو في ظل حكم ماو تسي تونغ، كما قام بدور فعال في تعزيز سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة وتشكيل السياسة الخارجية وتنمية الاقتصاد الصيني. للتفصيل عن دوره في السياسة اليابانية . يُنظر:
- D. Wilson, The Story of Zhou Enlai 1898-1976, (London, Hutchinson, 1984).
- (61) J. Wong, The Political Economy of China's Changing Relations With Southeast Asia, (New York, St. Martin Press, 1984), pp.56-59.
- (62) غودومان، المصدر السابق، ص 220-221.



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

"المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني"

(المجلد الرابع) 17-16 كانون الأول 2020



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

- (63) أتبعته اليابان خططاً دفاعياً لإعادة تسليحها. الأولى من عام 1958-1961، والثانية من عام 1962-1966، والثالثة من عام 1967-1972. واثارت الخطة الرابعة التي تم مناقشتها عام 1970، العديد من التساؤلات لضخامتها، لاسيما أنها طلبت أن تضاعف النفقات العسكرية اليابانية عن الخطة الثالثة. يُنظر: جلال، المصدر السابق، ص 301.
- (64) معهد الدراسات الاستراتيجية، الميزان العسكري في العالم 1972-1973، ترجمة ناجي غلوش، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1973)، ص 274-276.
- (65) نزيرة الأفندي، الدور الآسيوي لليابان، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 88، حزيران 1987، ص 144؛ الجبوري، المصدر السابق، ص 59.
- (66) مصطفى علوي، التحرك الياباني والتوازن الجديد في آسيا، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 56، حزيران 1979، ص 82.
- (67) جلال، المصدر السابق، ص 308-309.
- (68) حسين شريف، التحدي الياباني في التسعينات، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993)، ص 51؛.
- (69) عطا الله، المصدر السابق، ص 130.
- (70) علوي، التحدي الياباني، ص 84.
- (71) نبية الأصفهاني، معاهدة السلام والصداقة الصينية اليابانية، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 54، تشرين الأول 1978، ص 104.
- (72) الجبوري، المصدر السابق، ص 64.
- (73) المصدر نفسه.
- (74) "نشرة أخبار اليابان"، مج 4، العدد 3 الأول من شباط 1977، ص 11.
- (75) دنغ شياو بينغ: ولد من عائلة الفلاحين في بإقليم (سيتشوان Sichuan)، في 22 آب 1904، درس في فرنسا عام 1920، وتأثر بالأفكار الشيوعية عند عودته إلى الصين، فانضم إلى الحزب الشيوعي الصيني عام 1923، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، عمل (دنغ) في إقليم التبت والمناطق الجنوبية الغربية الأخرى لتعزيز السيطرة الشيوعية، وكان أحد الداعمين (لماو تسي تونغ)، وبرغم ذلك، كان على خلاف مع الأيديولوجيات السياسية لماو. ورث (دنغ) دولة محفوفة بالمشاكل الاجتماعية الناجمة عن الثورة الثقافية والحركات السياسية الأخرى من عهد (ماو)، أصبح دنغ الشخص البارز من الجيل الثاني للقيادة الصينية، وعد "مهندس" التفكير الاشتراكي الجديد، عن طريق الجمع بين الأيديولوجية الاشتراكية للحزب الشيوعي مع اعتماد عملي للممارسات اقتصاد السوق، فتح دنغ الصين على الاستثمار الأجنبي، والسوق العالمي والمنافسة خاصة محدودة، وينسب له تطوير الصين لتصبح واحدة من أسرع المناطق نمواً في العالم، ورفع مستوى معيشة مئات الملايين من



جامعة دهوك
كلية التربية الاساس



ابحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع المشترك الثاني

”المستجدات الحديثة في التعليم العالي في ظل التعليم الالكتروني“

17-16 كانون الأول 2020 (المجلد الرابع)



الجامعة العراقية
مركز البحوث والدراسات

المواطنين الصينيين، من أبرز أقواله: لا يهم ما إذا كان القط اسود أو ابيض طالما أنه يصيد الفئران"، للدلالة على انفتاحه الاقتصادي على العالم الخارجي بغض النظر عن الأيديولوجيات السياسية. توفي في 19 شباط 1997. يُنظر:

وسام هادي عكار عظيم، السياسة الاقتصادية الصينية (1978-1992). دراسة تاريخية، "مجلة كلية التربية"، الجامعة المستنصرية، العدد 6، مج 2، 2015، ص 225؛

Jean-François Huchet and Ezra Vogel, Deng Xiaoping and the Transformation of China, (London, Cambridge, MA, and The Belknap Press, 2011),pp.4-8.

(76) دينغ شياو بينغ. مهندس بناء الصين الحديثة (1904-1997)، ترجمة رشا كمال واحمد السعيد، (القاهرة، المكتب المصري للمطبوعات، 2013)، ص 286.

(77) تاكيو فوكودا: ولد عام 1905، تخرج في جامعة طوكيو والتحق بوزارة المالية تسنم مناصب وزارية عدة منها وزير الزراعة والغابات عام 1959، وزارة المالية عام 1965، وزارة الخارجية عام 1971، ثم نائب رئيس الوزراء للمدة 1974-1976. يُنظر:

Kodansha Encyclopedia of Japan, Vol. 2, p. 362.

(78) " نشرة أخبار اليابان "، مج 4، العدد 3 الأول من شباط 1977، ص 11.

(79) الجبوري، المصدر السابق، ص 66.

(80) " نشرة أخبار اليابان "، مج 25، العدد 20، 15 تشرين الاول 1978، ص 3-4؛ جلال، المصدر السابق، ص 413-415؛ الاصفهاني، المصدر السابق، ص 142-143.

(81) بينغ، المصدر السابق، ص 282-284.

(82) الافندي، المصدر السابق، ص 124.